البنك المركزي اليمني

التطورات الاقتصادية والنقدية

النصف الأول

2022

التطورات الاقتصادية والنقدية

النصف الأول 2022

صادر عن

الإدارة العامة للبحوث والإحصاء

البنك المركزي اليمني – المركز الرئيسي عدن

محتوى التقرير:

الموضوع		الصفحة
تقديم		1
ملخص تنفيذي		3
الفصل	**الموضوع**	**الصفحة**
الأول	الوضع الاقتصادي العالمي والتطورات الاقتصادية المحلية	7
	أولاً/الوضع الاقتصادي العالمي	8
	ثانياً/التطورات الاقتصادية المحلية	9
الثاني	تطورات النقود والإئتمان	10
	أولاً/ميزانية البنك المركزي	11
	ثانياً/الميزانية الموحدة للبنوك	13
	ثالثاً/العرض النقدي والعوامل المؤثرة عليه	16
	رابعاً/سعر الصرف وإجراءات السياسة النقدية	18
الثالث	تطورات المالية العامة	19
	أولاً/الإيرادات العامة	20
	ثانياً/النفقات العامة	22
	ثالثاً/الدين العام الداخلي	24
الرابع	القطاع الخارجي	25
	أولاً/ميزان المدفوعات	26
	ثانياً/موقف الدين العام الخارجي	31
الملاحق الإحصائية		32 - 40

تقديم

يستعرض التقرير أهم التطورات الاقتصادية والنقدية التي شهدها الاقتصاد اليمني خلال النصف الأول من عام 2022. ويتكون من أربعة فصول: يتناول الفصل الأول الأوضاع الاقتصادية على المستويين العالمي والمحلي، بينما يتناول الفصل الثاني آخر تطورات النقود والإئتمان. وخصص الفصلان الثالث والرابع على التوالي للمالية العامة وتطورات القطاع الخارجي.

سجل الاقتصاد اليمني انكماشاً كبيراً منذ بداية الحرب بلغت نسبته 50% مسبباً المزيد من المعاناة للمواطن اليمني وقطاع الأعمال. وبالرغم من توقعات الصندوق بتوقف الانكماش الاقتصادي في العام الحالي 2022 وحدوث نمو بسيط بنسبة 2% الا انه يمكن البناء علية لأن النمو البسيط المتوقع يعود إلى توقعات بارتفاع التصدير للقطاعات النفطية واستمرار الارتفاع المتواصل في أسعار النفط في السوق العالمية اضافة إلى التعافي التدريجي من جائحة كورونا واستعادة المبادلات التجارية نسقها المعتاد.

ظلت الضغوط التضخمية، التي كانت متأتية إلى حد كبير من التضخم المستورد بالنظر إلى تراجع قيمة العملة الوطنية والارتفاع الملحوظ لأسعار المواد الغذائية والبترولية في الأسواق العالمية، تشكل تحديًا اقتصادياً كلياً، وبالتالي تتطلب استجابة منسّقة ومستدامة للسياسة النقدية هدفها استقرار الأسعار وتوفير السيولة الكافية للاقتصاد للحفاظ على التمويل السلس لاحتياجات القطاعين العام والخاص بما يتماشى مع المهمة القانونية الرئيسية للبنك المركزي كما هو منصوص عليه بوضوح في المادة 5 من قانون البنك المركزي.

ساهم ارتفاع عوائد صادرات النفط الخام في تحسن مؤشرات المالية الحكومية حيث تشير بيانات الموازنة العامة للدولة خلال النصف الأول من عام 2022 إلى وجود فائض نقدي قيمته 120.8 مليار ريال، أو ما نسبته 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل عجز نقدي قيمته 368.2 مليار ريال ونسبته 3.2% في نفس الفترة من العام السابق. ومع ذلك، لا يزال تمويل عجز الموازنة العامة للدولة من القضايا الحاسمة التي يتعين معالجتها قريباً بالتنسيق الوثيق بين جميع الجهات الحكومية ذات الصلة، كما سيظل تعزيز إدارة المالية العامة وتطوير سوق الدين المحلي والتعميق المالي من بين الأولويات القصوى للإصلاحات المتوخاة خلال السنوات القادمة.

بلغ متوسط سعر صرف الريال أمام الدولار الأمريكي في السوق الموازي 1085 ريال/دولار في يونيو 2022 مقارنة مع 1255 ريال/دولار في نهاية ديسمبر 2021. علما أن أدنى مستوى لقيمة العملة الوطنية تم تسجيله في نوفمبر 2021 حيث بلغ متوسط سعر الصرف 1500 ريال/دولار.

اتخذ البنك المركزي اليمني سلسلة من الإجراءات والإصلاحات للمساعدة في استعادة الاستقرار في سوق العملات الأجنبية، وتوجت تلك الإجراءات بإطلاق آلية مزادات أسبوعية لبيع العملات، ابتداء من شهر نوفمبر 2021، عبر منصة إلكترونية لضمان الشفافية والتنافسية المتوافقة مع الأسس والمعايير المنظمة للسوق الحرة. ومكنت هذه المزادات البنك المركزي من سحب سيولة بقيمة 589 مليار ريال يمني وما نسبته 13.3 % من حجم القاعدة النقدية في نهاية يونيو 2022 ليشكل بذلك خطوة مهمة نحو إدارة فعالة للسيولة باستخدام أدوات السياسة النقدية القائمة على مبادئ السوق المفتوحة.

إن تحقيق استقرار سعر الصرف والمحافظة على استقرار الأسعار بصفة عامة يتطلب تظافر الجهود من جميع الجهات ذات العلاقة، لإعادة إنعاش النشاط الاقتصادي، وتعزيز عائدات الصادرات، وبناء أرصدة آمنة من الاحتياطيات الأجنبية، والحد من التمويل المباشر للعجز الحكومي مع تكثيف التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية لضمان استقرار الاقتصاد الكلي.

والله الموفق،

المحافظ

أحمد بن أحمد غالب

ملخص تنفيذي

تشير تقديرات الخبراء في صندوق النقد الدولي بالاستناد إلى تقرير (آفاق الاقتصاد العالمي، عدد إبريل 2022) إلى أنه من المتوقع أن يتراجع نمو الاقتصاد العالمي إلى ما نسبته 3.6% خلال عام 2022 مقابل تحقيق نمو إيجابي بلغ معدلة 6.1% في عام 2021. ويرجع التباطؤ الملحوظ في النمو العالمي خلال عام 2022 إلى تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية التي أفرزت ارتفاعات قياسية في أسعار الغذاء والطاقة العالميين، الأمر الذي كان له بالغ الأثر في تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصادات المتقدمة بنسبة 3.3%، والاقتصادات الصاعدة والنامية بما نسبته 3.8%. وأشارت التوقعات الى أن الناتج المحلي الإجمالي العالمي قد ارتفع بما قيمته 7.6 ترليون دولار في عام 2022 ليصل إلى 103.9 ترليون دولار مقارنة بـ 96.3 ترليون دولار في عام 2021.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يظل معدل النمو العالمي في عام 2023 عند نفس المستوى المحقق في عام 2022 أي ما نسبته 3.6%. ويعود ذلك إلى تراجع نمو الاقتصادات المتقدمة بنسبة 2.4% بسبب اتساع دائرة الضغوط السعرية على الدول المتقدمة الناتجة عن الحرب التي من المتوقع أن تسجل فيها معدلات التضخم ما نسبته 5.7% في عام 2022 مقابل ما نسبته 3.1% في عام 2021. ومن المتوقع أن يتصاعد نمو الاقتصادات الصاعدة والنامية بنسبة 4.4%. كما يتوقع أن ترتفع فيها معدلات التضخم لتسجل 8.7% في عام 2022 مقارنة بنسبة بلغت 5.9% في عام 2021.

على الصعيد المحلي، من المتوقع أن يظل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2022 عند مستواه المحقق في عام 2021 أي بنسبة 2%، حسب البيانات الأولية الصادرة عن صندوق النقد الدولي. كما يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بما نسبته 2.5% في عام 2023. وفي سياق الأزمة الروسية الأوكرانية وتداعياتها على دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنها اليمن التي تعتمد بشكل مفرط على استيراد الغذاء والطاقة، فإن آثار الأزمة ستكون ملموسة خاصة على مستويات الأمن الغذائي لاسيما القمح، حيث تعتمد اليمن على ما يقارب 40% من احتياجاتها من القمح من اوكرانيا وروسيا. كما أن البحث عن مصادر بديلة، قد يكون أكثر كلفة، نظراً لارتفاع أسعار القمح عالمياً مما يتطلب تعزيز الدعم الداخلي والخارجي للحد من هذه التداعيات. كما أن ارتفاع أسعار المشتقات النفطية سينعكس على ارتفاع أسعار كافة السلع نتيجة لارتفاع تكاليف النقل والشحن والتأمين.

وشهد منحنى المستوى العام للأسعار نسقاً تصاعدياً نتيجة الارتفاع غير المسبوق لأسعار المواد الغذائية والطاقة في الاسواق العالمية اضافة إلى الضغوط الكبيرة التي تتعرض لها العملة الوطنية والتي انعكست في مجملها على أسعار السلع الغذائية الأساسية المستوردة والتي تمثل حوالي 90% من إجمالي الغذاء المستهلك في الجمهورية اليمنية. وعلى ضوء ذلك ارتفع متوسط مؤشر تكلفة المعيشة لسلة الغذاء في الجمهورية اليمنية من 56,659 ريال يونيو 2021 إلى 83,591 ريال في ديسمبر 2021. كما سجل 96,414 ريال في مارس 2022. وهذا يعكس تضخماً ربع سنوي للغذاء بنسبة 15.3% للفترة (ديسمبر 2021، مارس 2022)، في حين سجل التضخم النصف سنوي للفترة (يونيو 2021، ديسمبر 2021) ما نسبته 70.2%.

انخفضت القاعدة النقدية بنسبة 1.1% خلال النصف الأول من عام 2022 (ما يعادل 57.8 مليار ريال يمني)، أي بانخفاض نسبته 1.3% على أساس سنوي وهو أقل بكثير من الهدف السنوي المقدر بـ 15.6%. خلال نفس الفترة. كما انخفض صافي الإئتمان الممنوح للحكومة بنسبة 5٪. يعود هذا التحسن بشكل أساسي إلى الأثر الإيجابي لاعتماد سعر الصرف السائد في السوق لتقييم عائدات تصدير النفط منذ يناير 2022 بالتزامن مع ارتفاع أسعار النفط عالمياً. وبالتالي بينت متابعة تنفيذ الخطة النقدية السنوية أن البنك المركزي اليمني نجح في السيطرة على نمو العرض النقدي خلال النصف الأول من عام 2022.

بلغ متوسط سعر صرف الريال أمام الدولار الأمريكي في السوق الموازي 1085 ريال/دولار في يونيو 2022 مقارنة مع 1255 ريال/دولار في نهاية ديسمبر 2021. علما أن أدنى مستوى لقيمة العملة الوطنية تم تسجيله في نوفمبر 2021 حيث بلغ متوسط سعر الصرف 1500 ريال/دولار.

اتخذ البنك المركزي اليمني سلسلة من الإجراءات والإصلاحات للمساعدة على استعادة الاستقرار في سوق العملات الأجنبية، وتوجت تلك الإجراءات بإطلاق آلية مزادات اسبوعية لبيع العملات، ابتداء من شهر نوفمبر 2021، عبر المنصة الإلكترونية العالمية (Refinitiv) لضمان الشفافية والتنافسية المتوافقة مع الأسس والمعايير المنظمة للسوق الحرة.

بلغ إجمالي العروض المقدمة من البنك المركزي منذ بدء المزادات حتى نهاية يونيو 2022، ما قيمته 685 مليون دولار أمريكي. فيما سجلت إجمالي قيمة العطاءات 610 مليون دولار، لتشكل قيمة

العطاءات ما نسبته 89.1% من إجمالي قيمة العروض، كما سجلت المبالغ المخصصة 537 مليون دولار حتى نهاية يونيو 2022.

وتمكن البنك المركزي بالعمليات آنفة الذكر من استيعاب 589 مليار ريال يمني وتعادل ما نسبته 13.3 % من حجم القاعدة النقدية في نهاية يونيو 2022 ليشكل بذلك خطوة مهمة نحو إدارة فعالة للسيولة باستخدام أدوات السياسة النقدية القائمة على مبادئ السوق المفتوحة.

فيما يتعلق بتطورات المالية العامة، ارتفعت الإيرادات العامة للدولة خلال النصف الأول من عام 2022 بمقدار 952.6 مليار ريال أو ما نسبته 352.8% لتصل إلى 1222.6 مليار ريال. مقابل ارتفاع بلغ 101.7 مليار ريال وبنسبة 60.5% في نفس الفترة من العام الماضي. ويلاحظ أن نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت ما نسبته 6.6% في النصف الأول من عام 2022، مقارنة بما نسبته 2.4% في نفس الفترة من عام 2021. كما ارتفعت النفقات العامة في النصف الأول من عام 2022 بمقدار 463.6 مليار ريال أو ما نسبته 72.7%، لتسجل 1101.8 مليار ريال. مقابل ارتفاع قدره 111.5 مليار ريال وبنسبة 21.2% في النصف الأول من عام 2021. لتبلغ نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 5.9% في النصف الأول من عام 2022.

في حين أظهر الميزان الكلي للموازنة العامة للدولة في النصف الأول من عام 2022 فائضاً نقدياً مقداره 120.8 مليار ريال، مقابل عجز نقدي قيمته 368.2 مليار ريال في النصف الأول من عام 2021. ومن الملاحظ أن نسبة تغطية الإيرادات للنفقات العامة قد بلغت 111% في النصف الأول من عام 2022، مقابل 42.3% في النصف الأول من عام 2021.

وبالنظر إلى تطورات الدين العام المحلي منذ قرار نقل عمليات البنك المركزي اليمني إلى العاصمة المؤقتة عدن في سبتمبر من عام 2016، فقد سجل قيمة إجمالية بلغت نحو 3449.1 مليار ريال في نهاية النصف الأول من عام 2022, وتم تمويله من البنك المركزي بمقدار 3248.3 مليار ريال وبنسبة 94.2% من إجمالي الدين العام الداخلي. تليه أدوات الدين العام الداخلي (ودائع الوكالة، شهادات الإيداع) بقيمة إجمالية بلغت 200.8 مليار ريال وبنسبة 5.8% من إجمالي الدين العام الداخلي في النصف الأول من عام 2022.

بخصوص تطورات القطاع الخارجي، سجل ميزان مدفوعات اليمن عجزاً إجمالياً بنحو 2098 مليون دولار أمريكي في عام 2021, وقد انعكس هذا العجز على انخفاض إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي اليمني في عام 2021 مما سبب ضغطاً على اسعار صرف الريال اليمني. ويعزى العجز

في ميزان المدفوعات في المقام الأول إلى اتساع العجز في الحساب الجاري. وتعكس جميع مؤشرات ميزان المدفوعات مدى صعوبة الوضع الاقتصادي لليمن في العام الحالي. بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي أن يصل إجمالي عجز ميزان المدفوعات في نهاية عام 2022 إلى أكثر من 1.9 مليار دولار أمريكي إلا أن المؤشرات والأرقام الفعلية للنصف الاول لعام 2022 وارتفاع اسعار الوقود والغذاء بالسوق العالمية بنسب كبيرة تؤكد أن عجز ميزان المدفوعات للعام 2022 سيتخطى التقديرات بنسب عالية حيث قد يتجاوز العجز 3.5 مليار دولار مسبباً ضغطاً كبيراً على موارد البلد المحدودة من العملة الاجنبية وهو ما يمثل مخاطر فعلية على قيمة العملة الوطنية وانهيار قيمتها أمام العملات الأجنبية.

الفصل الأول

الوضع الاقتصادي العالمي
والتطورات الاقتصادية المحلية

أولاً/الوضع الاقتصادي العالمي

بالاستناد إلى تقرير صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد العالمي . ابريل 2022) من المتوقع أن يتراجع النمو العالمي بنسبة 3.6% في عام 2022، مقابل نمو إيجابي بلغت نسبته 6.1% في عام 2021. ويرجع التباطؤ الملحوظ في النمو العالمي خلال عام 2022 بسبب الحرب الروسية الأوكرانية التي انعكست آثارها بارتفاع متزايد للأسعار العالمية للوقود والغذاء، ونتج عنها ارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات قياسية. الأمر الذي كان له الأثر البالغ على انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصادات المتقدمة بنسبة 3.3% وللاقتصادات الصاعدة والنامية بما نسبته 3.8% وكذلك للبلدان النامية المنخفضة الدخل بنسبة 4.6%. حيث أشارت التوقعات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي العالمي قد ارتفع بما قيمته 7.6 ترليون دولار في عام 2022 ليصل إلى 103.87 ترليون دولار مقارنة بـ 96.29 ترليون دولار في العام السابق.

الجدير بالإشارة أن ارتفاع النمو المسجل في (تقرير آفاق الاقتصاد العالمي . ابريل 2022) كان أقل مما تنبأ به صندوق النقد الدولي ضمن تقرير (مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي . يناير 2022) بمقدار 0.8%، والذي قدر حينها بارتفاع نمو نسبته 4.4%, ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يظل معدل النمو العالمي في عام 2023 بنفس نسبة عام 2022 لتبلغ نسبته 3.6% ويرجع ذلك إلى انخفاض نسبة نمو الاقتصادات المتقدمة حيث بلغت 2.4% وارتفاع نسبة الاقتصادات الصاعدة والنامية حيث بلغت 4.4% ليرتفع بذلك الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2023 إلى ما قيمته 110.75 ترليون دولار.

أما في مجال التضخم فقد ارتفعت نسبته خلال عام 2022 لدى الاقتصادات المتقدمة ليبلغ معدله 5.7% مقارنة مع ما نسبته 3.1% في عام 2021، في حين ارتفع لدى الاقتصادات الصاعدة والنامية ليبلغ 8.7% في عام 2022 مقارنة ب 5.9% عام 2021. وتشير التوقعات لعام 2023 إلى انخفاض معدلات التضخم في الاقتصادات المتقدمة إلى حوالي 2.5%، وكذلك في الاقتصادات الصاعدة والنامية ليسجل 6.5%. وفيما يتعلق بمعدلات البطالة في الاقتصادات المتقدمة فقد انخفضت من 5.6% في عام 2021 إلى 4.7% في عام 2022,ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يظل معدل البطالة في الاقتصادات المتقدمة في عام 2023 كما هو عليه عام 2022.

ثانياً/التطورات الاقتصادية المحلية

في ظل العودة للحياة الطبيعية وتوسع حملات التلقيح ضد كوفيد- 19 وانتهاء الإغلاقات الكلية والجزئية وعودة حركة النقل توقع صندوق النقد الدولي، في أحدث بياناته، أن يظل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2022، عند مستواه المحقق في عام 2021 أي بما نسبته 2%. كما يتوقع أن تبلغ نسبة النمو 2.5% في عام 2023. ومن جهة أخرى شهد منحنى المستوى العام للأسعار نسقاً تصاعدياً نتيجة الضغوط الكبيرة التي تتعرض لها أسعار السلع الغذائية الأساسية المستوردة والتي تمثل حوالي 90% من إجمالي الغذاء المستهلك في الجمهورية اليمنية. وعلى ضوء ذلك ارتفع متوسط مؤشر تكلفة المعيشة لسلة الغذاء في الجمهورية اليمنية من 56659 ريال يونيو 2021 إلى 83591 ريال في ديسمبر 2021. كما سجل 96414 في مارس 2022. وهذا يعكس تضخماً ربع سنوي للغذاء بنسبة 15.3% للفترة (ديسمبر 2021، مارس 2022)، في حين سجل التضخم النصف سنوي للفترة (يونيو 2021، ديسمبر 2021) ما نسبته 70.2%. بالنسبة للتطورات المرتقبة، فإن ارتفاع أسعار الحبوب والطاقة العالمية، والتداعيات الاقتصادية للصراع بين روسيا وأوكرانيا، سوف تستمر في إحداث حالة من عدم اليقين وزيادة الضغط التصاعدي على أسعار السوق المحلية، مع افتراض ثبات باقي المتغيرات.

تشير البيانات المتعلقة بتنفيذ الموازنة في عام 2021 والنصف الأول من عام 2022 إلى انخفاض في العجز نتيجة زيادة الإيرادات المرتبطة بزيادة أسعار النفط والانتعاش التدريجي للنشاط الاقتصادي. وقد تم تكثيف جهود احتواء النفقات مؤخرًا، بينما تحسن تحصيل الإيرادات من كل من المصادر النفطية وغير النفطية. وسيؤدي الحفاظ على هذا الاتجاه إلى منع اللجوء المفرط إلى السحب على المكشوف لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة مما سيساعد على استقرار أسعار الصرف والأسعار بصفة عامة، وبالتالي وضع المالية العامة على مسار مستدام.

كما سجل ميزان المدفوعات عجزاً قدره 2098 مليون دولار أمريكي في عام 2021. ومن المتوقع أن يصل إجمالي عجز ميزان المدفوعات في نهاية عام 2022 إلى أكثر من 1.9 مليار دولار أمريكي مما يتطلب مزيداً من الدعم المالي الخارجي لتعزيز الاحتياطي من العملة وتحقيق استقرار الأسعار وضمان الامن الغذائي في ظل الوضع الصعب الذي يعيشه الاقتصاد اليمني منذ اندلاع الحرب.

الفصل الثاني

تطورات النقود والإئتمان

أولاً/ميزانية البنك المركزي اليمني

ارتفعت ميزانية البنك المركزي اليمني خلال النصف الأول من عام 2022 بمقدار 653.3 مليار ريال أو ما نسبته 8.1%، لتسجل 8743.7 مليار ريال. مقابل ارتفاع مقداره 196.3 مليار ريال وبنسبة 2.7% خلال النصف الأول من عام 2021.

الأصول

انخفضت الأصول الخارجية للبنك المركزي خلال النصف الأول من عام 2022 بمقدار 81.3 مليون دولار أو ما نسبته 4.8%، لتسجل قيمة سالبة مقدارها 1630.9 مليار دولار امريكي. مقابل انخفاض مقداره 126.9 مليون دولار وبنسبة 13.1% خلال النصف الأول من عام 2021. ويعزى الانخفاض في الأصول الخارجية في النصف الأول من عام 2022 أساساً إلى سداد أقساط وفوائد الدين العام الخارجي، إضافة إلى التدخلات التي قام بها البنك المركزي عن طريق المزادات الأسبوعية في السوق ابتداء من نوفمبر 2021 من جهة، وارتفاع الالتزامات الخارجية من جهة أخرى.

انخفضت المطالبات الصافية على الحكومة خلال النصف الأول من عام 2022 بمقدار 272.5 مليار ريال أو ما نسبته 5%، لتصل إلى 5201.3 مليار ريال. مقابل ارتفاع مقداره 284.3 مليار ريال وبنسبة 5.3% في النصف الأول من عام 2021.

فيما ظلت المستحقات على المؤسسات العامة لما يقارب السنة السادسة على التوالي دون تغيير مسجلة بذلك 309.5 مليار ريال خلال النصف الأول من عام 2022.

ميزانية البنك المركزي اليمني

مليار ريال

البيـــــــــــــان	يونيو 2021	يونيو 2022
الأصول الخارجية	337.1	1843.5
الأصول المحلية	5989.5	5871.3
المستحقات على الحكومة	5680.0	5561.8
المستحقات على المؤسسات العامة	309.5	309.5
المستحقات على البنوك	-	-
أصول ثابتة وأخرى	1156.1	1028.8
الأصول = الخصوم	7482.6	8743.7
القاعدة النقدية	4111.9	4432.9
العملة المصدرة	3535.4	3691.5
ودائع البنوك	576.5	741.4
ودائع الحكومة	426.5	360.6
ودائع المؤسسات العامة	60.3	82.6
ودائع مؤسسات الضمان الاجتماعي	58.7	58.7
شهادات الإيداع	0.0	0.0
الالتزامات الخارجية	1306.0	2771.3
خصوم أخرى	1519.1	1037.5
رأس المال والاحتياطي	612.7	871.2
إعادة تقييم الأصول الخارجية	301.7	-1447.9
مخصصات حقوق السحب الخاصة	82.8	1059.9
خصوم متنوعة	521.9	554.2

الخصوم

انخفضـــت القاعدة النقدية (العملة خارج البنوك + العملة في خزائن البنوك + أرصـــدة البنوك لدى البنك المركزي) خلال النصـــف الأول من عام 2022 بمقدار 57.8 مليار ريال أو ما نســـبته 1.3%، لتبلغ 4432.9 مليار ريال. مقابل ارتفاع مقداره 163.7 مليار ريال وبنسبة 4.1% في النصف الأول من عام 2021. ويعود الانخفاض في النصف الأول من عام 2022 أساساً إلى انخفاض العملة المصدرة بمقدار 111.3 مليار ريال وبنســـبة 2.9%، وارتفاع أرصـــدة ودائع البنوك بمقدار 53.4 مليار ريال وبنســـبة 7.8%. كما ارتفعت ودائع المؤسـسـات العامة خلال النصـف الأول من عام 2022 بمقدار 20.8 مليار ريال وبما نسـبته 33.5%، لتسـجل 82.6 مليار ريال. مقابل عدم ثبات ارصـدتها في النصـف الأول من عام 2021. فيما ظلت ودائع مؤسـســـات الضـــمان الاجتماعي ثابتة دون تغيير منذ نقل عمليات البنك المركزي اليمني إلى العاصمة عدن مسجلة بذلك 58.7 مليار ريال في النصف الأول من عام 2022.

غرفة المقاصّة

سجل إجمالي عدد الشيكات المتداولة بالريال عبر غرفة المقاصة في المركز الرئيسي وفروعه (المكلا، تعز) 1166 شيك بقيمة 14.7 مليار ريال خلال النصف الأول من عام 2022 مقابل 1676 شيك بقيمة 16.4 مليار ريال في نهاية ديسمبر 2021، أي بانخفاض نسبته 10% في القيمة و30.4% في العدد. وبلغ عدد الشيكات المعادة 4 شيكات بقيمة تقارب 1 مليار ريال في النصف الأول من عام 2022. مقابل 18 شيك وبقيمة 1.3 مليار ريال في نهاية ديسمبر 2021.

ثانياً/الميزانية الموحدة للبنوك

بلغ إجمالي أصـــول البنوك التجارية والإســـلامية ما قدره 4594.8 مليار ريال في نهاية ديســمبر 2021 بزيادة 165.1 مليار ريال أو ما نســـبته 3.7%. وأظهرت الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإســـلامية خلال النصف الأول من عام 2022 ارتفاعاً مقداره 88.9 مليار ريال وبنسبة 1.9% لتصل إلى 4683.9 مليار ريال.

الأصول

ارتفع صـافي الأصـول الخارجية للبنوك التجارية والإسـلامية في النصـف الأول من عام 2022 بمقدار 1.5 مليار ريال وبنسبة 0.2% ليسجل 940.1 مليار ريال. مقارنة بارتفاع مقداره 57.4 مليار ريال وبنســـبة 6.5% لكامل عام 2021. ويعود الارتفاع في النصـف الأول من عام 2022 إلى ارتفاع حســـابات المراســـلين بمقدار 1.5 مليار ريال وبنســـبة 0.3% مقارنة بارتفاع قدره 18.7 مليار ريال وبنسـبة 4% في نهاية ديسـمبر 2021. في حين انخفض النقد الأجنبي بمقدار 1.5 مليار ريال وبنســـبة 1.1% في النصـف الأول من عام 2022 مقارنة بارتفاع مقداره 18.7 مليار ريال وبنسبة 16.1% في نهاية ديسمبر 2021. كما انخفضـت الاسـتثمارات الأجنبية في النصـف الأول من عام 2022 بمقدار 5.6 مليار ريال أو ما نسبته 1.6% مقارنة بارتفاع قدره 17.5 مليار ريال وبنســـبة 5.3% في نهاية ديسـمبر 2021. فيما سـجلت الأصـول الخارجية الإجمالية ارتفاعاً بمقدار 88.9 ريال وبنسـبة 1.9%، لتصـل إلى ما قيمته 965.5 مليار ريال مقارنة بارتفاع مقداره 165.2 ريال وبنسبة 3.7% في نهاية ديسمبر 2021.

الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية

مليار ريال

البيـــــــان	ديسمبر 2021	يونيو 2022
الأصول الخارجية	971.1	965.5
نقد أجنبي	135.1	133.6
حسابات مع المراسلين	486.8	488.3
استثمارات خارجية	349.2	343.6
الاحتياطي	938.3	974.3
نقد محلي بالخزائن	233.9	211.3
أرصده لدى البنك المركزي	704.4	763.0
شهادات الإيداع	0.0	0.0
إعادة الشراء من البنك المركزي (الريبو)	0.0	0.0
قروض وسلفيات	2,303.6	2,150.8
القطاع الخاص	444.6	284.0
المؤسسات العامة	61.0	60.4
الحكومة	1798.0	1,806.4
أصول أخرى	381.8	593.3
الأصول = الخصوم	4,594.9	4,683.9
الالتزامات الخارجية	32.5	25.5
بنوك بالخارج	32.5	25.5
حسابات غير مقيمين	0.0	0.0
سلفيات من بنوك خارجية	0.0	0.0
الودائع	3,660.3	3,750.7
ودائع تحت الطلب	910.5	889.0
ودائع لأجل	859.2	874.3
ودائع الادخار	286.9	292.6
ودائع مخصصة	50.9	62.8
ودائع بالعملات الأجنبية	1552.7	1,632.1
ودائع الحكومة	0.0	0.0
خصوم أخرى	902.1	907.7
سلفيات من البنك المركزي	6.8	6.8
رأس المال والاحتياطي	368.2	396.2
خصوم متنوعة	527.1	504.7

تم مقارنة النصـف الأول من عام 2022، بنهاية ديسـمبر 2021. نتيجة عدم توفر بيانات يونيو 2021.

ومن الملاحظ أن نصيب الأصول الخارجية الإجمالية مـن إجمالـي الأصول بلـغ ما نسبته 20.6% في النصف الأول من عام 2022.

ارتفعت احتياطيـات البنوك (نقد بالخزائن + أرصدة لدى البنك المركزي) بمقدار 35.9 ريال وبنسبة 3.8% في النصف الأول من عام 2022 لتسجل 974.3 مليار ريال مقارنة بارتفاع مقداره 117.2 مليار ريال وبنسبة 14.3% في نهاية ديسمبر 2021. ويعود الارتفاع في احتياطيات البنوك في النصف الأول من عام 2022 أساساً إلى ارتفاع أرصدة البنوك لدى البنك المركزي بمقدار 58.5 مليار ريال وبما نسبته 8.3% مقارنة بارتفاع قدره 25.8 مليار ريال وبنسبة 3.8% في نهاية ديسمبر 2021. في حين انخفض النقد المحلي بالخزائن بمبلغ 22.9 مليار ريال أو ما نسبته 9.7% في النصف الأول من عام 2022 مقارنة بارتفاع مقداره 91.4 مليار ريال وبنسبة 64.1% في نهاية ديسمبر 2021. وبالنظر إلى حصة احتياطيات البنوك كنسبة من الودائع فقد بلغت 26% في النصف الأول من عام 2022.

انخفضت القروض والسلفيات في النصف الأول من عام 2022 بمقدار 152.8 مليار ريال وبنسبة 6.6% لتصل إلى 2150.8 مليار ريال مقارنة بانخفاض مقداره 1.8 مليار ريال وبنسبة 0.1% في نهاية ديسمبر 2021، ويرجع الانخفاض في النصف الأول من عام 2022، نتيجة انخفاض قروض القطاع الخاص بمقدار 160.6 مليار ريال وبنسبة 36.1% في النصف الأول من عام 2022. مقارنة بانخفاض مقداره 41.1 مليار ريال وبنسبة 8.5% في نهاية ديسمبر 2021. كما انخفضت سلفيات المؤسسات العامة بمقدار 0.6 مليار ريال وبنسبة 1% في النصف الأول من عام 2022، مقارنة بارتفاع قدره 3.5 مليار ريال وبنسبة 6.1% في نهاية ديسمبر 2021. في حين ارتفعت القروض المقدمة للحكومة والمتمثلة أساسا في ودائع الوكالة وشهادات الإيداع بمقدار 8.4 مليار ريال وبنسبة 0.5% في نهاية النصف الأول من عام 2022. مقارنة بارتفاع قدره 35.8 مليار ريال وبنسبة 2% في نهاية ديسمبر 2021.

الخصوم

سجلت اجمالي الودائع ارتفاعاً مقداره 144.3 مليار ريال وبنسبة 4.1% في عام 2021. كما ارتفع رصيد الودائع المسجل خلال النصف الأول من عام 2022 بمقدار 90.4 مليار ريال وبنسبة 2.5% لتصل إلى 3750.7 مليار ريال. ويرجع الارتفاع في النصف الأول من عام 2022 إلى ارتفاع كل من الودائع بالعملات الأجنبية وودائع الآجل والودائع المخصصة وودائع الادخار بمقدار 79.4، 15، 11.9، 5.7

مليار ريال على التوالي، وبما نسبته 5.1%، 1.7، 23.4%، 2% على التوالي، في حين انخفضت الودائع تحت الطلب بمقدار 21.5 مليار ريال وبنسبة 2.4%.

ارتفعت الخصوم الأخرى الصافية بمقدار 205.9 مليار ريال وبنسبة 39.6% خلال النصف الأول من عام 2022 لتصل إلى 314.4 مليار ريال مقارنة بانخفاض قدره 28.5 مليار ريال وبنسبة 5.8% في نهاية ديسمبر 2021. ويعود الارتفاع في النصف الأول من عام 2022 اساسا إلى زيادة رأس المال والاحتياطي للبنوك التجارية والإسلامية بمقدار 28 مليار ريال وبنسبة 7.6% ليسجل 396.2 مليار ريال مقارنة بارتفاع قدره 10.1 مليار ريال وبنسبة 2.8% في 2021. في حين انخفضت الخصوم المتنوعة بمقدار 22.5 مليار ريال وبنسبة 4.3% لتصل الى 504.7 مليار ريال في النصف الأول من عام 2022 مقابل ارتفاع قدره 13.2 مليار ريال أو ما نسبته 2.6% في نهاية ديسمبر 2021.

هيكل الودائع

توضح المؤشرات التي سجلتها الودائع بالعملة المحلية وفقاً لآجالها في النصف الأول من عام 2022 إلى ارتفاع ودائع لآجل بمقدار 15 مليار ريال وبنسبة 1.7%، لتبلغ 874.3 مليار ريال مقارنة بانخفاض قدره 20.4 مليار ريال وبنسبة 2.4% في نهاية ديسمبر 2021. فيما انخفضت نسبتها من إجمالي الودائع انخفاضاً طفيفاً من 23.5% في نهاية ديسمبر 2021 إلى 23.3% في النصف الأول من عام 2022. وسجلت الودائع المخصصة في النصف الأول من عام 2022 ارتفاعاً بمقدار 11.9 مليار ريال أو ما نسبته 23.4% لتسجل 62.8 مليار ريال، وهو ما يمثل 1.7% من إجمالي الودائع في النصف الأول من عام 2022 مقارنة بما نسبته 1.4% في نهاية ديسمبر 2021. وارتفعت ودائع الادخار بمبلغ 5.7 مليار ريال وبنسبة 2% لتصل إلى 292.6 مليار ريال، وشكلت ما نسبته 7.8% من إجمالي الودائع في النصف الأول من عام 2022.

أما على صعيد تطور الودائع وفقاً لنوع العملة فقد سجلت الودائع بالعملات الأجنبية ارتفاعاً قدره 79.4 مليار ريال أو ما نسبته 5.1% في النصف الأول من عام 2022 لتبلغ 1632.1 مليار ريال مقارنة بارتفاع قدره 55.8 مليار ريال وبنسبة 3.7% في نهاية ديسمبر 2021. كما ارتفعت حصة الودائع بالعملات الأجنبية من إجمالي الودائع من 42.4% في نهاية ديسمبر 2021 إلى 43.5% في نهاية النصف الأول من عام 2022. وبالمقابل انخفضت حصة الودائع بالريال إلى إجمالي الودائع من 57.6% في نهاية ديسمبر 2021 إلى 56.5% في نهاية النصف الأول من عام 2022.

التسهيلات الإئتمانية

سجل المبلغ الإجمالي للتسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص المقدمة من البنوك العاملة للقطاعات الاقتصادية المختلفة انخفاضاً مقداره 41.1 مليار ريال وبنسبة 8.5% في نهاية ديسمبر 2021. وتواصل هذا الانخفاض بمقدار 160.6 مليار ريال وبنسبة 36.1% في النصف الأول من عام 2022 لتصل قيمة تلك التسهيلات إلى 284 مليار ريال.

ثالثاً/العرض النقدي والعوامل المؤثرة عليه

سجل العرض النقدي (2M) في النصف الأول من عام 2022 زيادة بمقدار 1.8 مليار ريال وبنسبة 0.02%، ليبلغ 7230.9 مليار ريال مقارنة بزيادة مقدارها 528.1 مليار ريال وبما نسبته 7.9% في نهاية ديسمبر 2021.

جاء الارتفاع الطفيف في العرض النقدي في النصف الأول من عام 2022 كمحصلة لتصاعد صافي الاصول المحلية من جهة وانخفاض الأصول الأجنبية من جهة أخرى.

وقد جاء الارتفاع في صافي الأصول المحلية خلال النصف الأول من عام 2022 كنتيجة لارتفاع صافي الأصول الأخرى للبنك المركزي والبنوك بمقدار 1208.2، 205.9 مليار ريال وبما نسبته 770.2%، 39.6% على التوالي.

المسح النقدي

(أرصدة نهاية الفترة بمليارات الريالات)

البيان	ديسمبر 2021	يونيو 2022
العرض النقدي الواسع 2M	7229.1	7230.9
نسبة التغير السنوي للعرض النقدي	7.9	0.02
شبه النقد	2749.8	2861.7
نسبة التغير السنوي لشبه النقد	3.2	4.1
شبة النقد/العرض النقدي	38.0	39.6
ودائع العملات الأجنبية	1552.7	1632.1
نسبة التغير السنوي لودائع العملات الأجنبية	3.7	5.1
العملات الأجنبية/إجمالي الودائع	42.4	43.5
النقد 1M	4479.3	4369.2
نسبة التغير السنوي للنقد	11.0	-2.5
النقد 1M/العرض النقدي M2	62.0	60.4
ودائع تحت الطلب	910.5	889.0
نسبة التغير السنوي للودائع تحت الطلب	7.0	-2.4
الودائع تحت الطلب/العرض النقدي M2	12.6	12.3
العملة المتداولة خارج البنوك	3568.8	3480.2
العملة المتداولة خارج البنوك/العرض النقدي M2	49.4	48.1
صافي الأصول الأجنبية	-76.5	-1047.8
صافي الأصول المحلية:	7305.6	8278.7
حكومي	7271.7	7007.7
غير حكومي	694.5	512.5
أخرى (صافي)	-660.7	758.4

- تم مقارنة المسح النقدي للنصف الأول من عام 2022، بنهاية ديسمبر 2021. نتيجة عدم توفر بيانات الميزانية الموحدة للبنوك للنصف الأول من عام 2021.

في حين انخفض صافي القروض المقدمة للحكومة بمقدار 264 مليار ريال وبنسبة 3.6% في النصف الأول من عام 2022.يليها الإئتمان الممنوح للقطاعات غير الحكومية بانخفاض قدره 182 مليار ريال

وبنسبة 26.2%. وفيما يتعلق بصافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي خلال النصف الأول من عام 2022 فقد انخفض بمقدار 971.3 مليار ريال وبنسبة 1269.6%. وتركز الانخفاض في صافي الأصول الأجنبية في النصف الأول من عام 2022 بواقع 972.8 مليار ريال للبنك المركزي مقابل ارتفاع قدره 1.5 مليار ريال للبنوك التجارية والاسلامية.

وبالنظر إلى تطورات السيولة المحلية خلال النصف الأول من عام 2022 وفقاً لمكوناتها، يلاحظ أن التطورات تمثلت بارتفاع شبه النقد بمقدار 111.9 مليار ريال وبما نسبته 4.1% مقارنة بارتفاع مقداره 84.7 مليار ريال وبما نسبته 3.2% في نهاية ديسمبر 2021. في حين انخفض النقد (1M) في النصف الأول من عام 2022 بمقدار 110.1 مليار ريال وبنسبة 2.5% مقارنة بارتفاع بلغ 443.4 مليار ريال وبما نسبته 11% في نهاية ديسمبر 2021.

وقد جاء الارتفاع في شبه النقد في النصف الأول من عام 2022 نتيجة لارتفاع كل من ودائع العملات الأجنبية وودائع الاجل والودائع المخصصة وودائع الادخار بما نسبته 5.1%، 1.7%، 23.4%، 2% على التوالي. في حين جاء الانخفاض في النقد (1M) في النصف الأول من عام 2022، نتيجة لانخفاض العملة المتداولة خارج البنوك بمقدار 88.6 مليار ريال وبما نسبته 2.5% وانخفاض ودائع تحت الطلب بمقدار 21.5 مليار ريال وبما نسبته 2.4%.

شكلت نسبة العملة المتداولة إلى العرض النقدي الواسع (2M) بالريال 62.2% في النصف الأول من عام 2022 مقارنة بما نسبته 62.9 في كامل عام 2021.

رابعاً/سعر الصرف وإجراءات السياسة النقدية

بلغ متوسط سعر صرف الريال أمام الدولار الأمريكي في السوق الموازي 1085 ريال/دولار في يونيو 2022 مقارنة مع 1255 ريال/دولار في نهاية ديسمبر 2021. علما أن أدنى مستوى لقيمة العملة الوطنية تم تسجيله في نوفمبر 2021 حيث بلغ متوسط سعر الصرف ما يقارب 1500 ريال/دولار.

اتخذ البنك المركزي اليمني سلسلة من الإجراءات والإصلاحات للمساعدة في استعادة الاستقرار في سوق العملات الأجنبية، وتوجت تلك الإجراءات بإطلاق آلية مزادات اسبوعية لبيع العملات، ابتداء من شهر نوفمبر 2021، عبر المنصة الإلكترونية العالمية (Refinitiv) لضمان الشفافية والتنافسية المتوافقة مع الأسس والمعايير المنظمة للسوق الحرة.

بلغ إجمالي العروض المقدمة من البنك المركزي منذ بدء المزادات حتى نهاية يونيو 2022، ما قيمته 685 مليون دولار أمريكي. فيما سجل إجمالي قيمة العطاءات 610 مليون دولار، لتشكل قيمة العطاءات ما نسبته 89.1% من إجمالي قيمة العروض، كما سجلت المبالغ المخصصة 537 مليون دولار حتى نهاية يونيو 2022.

وتمكن البنك المركزي من خلال العمليات آنفة الذكر من استيعاب 589 مليار ريال يمني وتعادل ما نسبته 13.3 % من حجم القاعدة النقدية في نهاية يونيو 2022 ليشكل بذلك خطوة مهمة نحو إدارة فعالة للسيولة باستخدام أدوات السياسة النقدية القائمة على مبادئ السوق المفتوحة.

بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة، من المرجح أن يكون الدعم الدولي الإضافي في شكل مساعدات لميزان المدفوعات أمرًا حيويًا لصحة الاقتصاد اليمني، بما في ذلك الدعم المعلن بقيمة 2 مليار دولار من الدولتين الشقيقتين السعودية والإمارات للواردات الأساسية والدعم الخاص باستيراد الوقود الذي تبلغ قيمته مليار دولار.

للمضي قدمًا في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي، ستمكن إدارة العملات الأجنبية ومرونة سعر الصرف البنك المركزي اليمني من استيعاب أي صدمات اقتصادية بشكل أفضل (مثل الآثار السلبية المستمرة للوباء، وصدمات الطلب الخارجي، وصدمات معدلات التبادل التجاري السلبية، والكوارث الطبيعية) والتعامل بشكل أكثر فاعلية مع ارتفاع عجز الحساب الجاري ومخاطر سعر الصرف.

الفصل الثالث

تطورات المالية العامة

تشير بيانات الموازنة العامة للدولة خلال النصف الأول من عام 2022 إلى وجود فائض نقدي قيمته 120.8 مليار ريال، أو ما نسبته 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل عجز نقدي قيمته 368.2 مليار ريال وبما نسبته 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي في نفس الفترة من عام 2021. ورغم أن البيانات تشير إلى وجود فائض نقدي قيمته 120.8 مليار ريال، إلا أن هناك نفقات مؤجلة وهي عبارة عن مرتبات ونفقات التغذية لشهر يونيو لوزارتي الدفاع والداخلية مع الوحدات العسكرية الأخرى، إضافة إلى مستحقات الطاقة المشتراة وحصص المحافظات، وكذلك مخصصات الإعاشة لمجلسي النواب والشورى والطاقم الحكومي حيث تبلغ قيمتها الإجمالية نحو 164 مليار ريال. لذلك سيتغير الموقف العام للموازنة العامة للدولة إلى عجز نقدي تبلغ قيمته نحو 44 مليار ريال.

أولاً/الإيرادات العامة

سجلت الإيرادات العامة للدولة 1222.6 مليار ريال خلال النصف الأول من عام 2022 مقابل 270 مليار ريال في نفس الفترة من العام السابق بارتفاع قدره 952.6 مليار ريال وبنسبة 352.8%. ويأتي الارتفاع في الإيرادات العامة خلال النصف الأول من عام 2022 بدرجة أساسية إلى التحسن الملحوظ في الإيرادات النفطية بالإضافة إلى الزيادة في الإيرادات غير النفطية (الضريبية والجمركية)، التي بلغت نحو 836.3، 386.3 مليار ريال على التوالي، وبنسبة زيادة بلغت 437.5%، 237.7% على التوالي. إضافة الى ذلك، انعكس تحرير سعر صرف الموازنة على اجمالي الإيرادات من خلال اعتماد اسعار صرف السوق السائدة لكل عمليات الحكومة حيث ارتفع تقييم الموازنة من 400 ريال/دولار إلى ما يزيد عن 1000 ريال /دولار للإيرادات بالعملات الأجنبية (كإيرادات النفط) مما أدى إلى زيادة في الإيرادات الاجمالية، ومن الملاحظ أن نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت من 2.4% في النصف الأول من عام 2021 إلى 6.6% في النصف الأول من عام 2022.

الإيرادات العامة

مليار ريال

البيـــــــــان	يونيو 2021	يونيو 2022
إجمالي الإيرادات العامة والمنح	270.0	1222.6
الإيرادات النفطية	155.6	836.3
الإيرادات غير النفطية	114.4	386.3
الإيرادات الضريبية	110.1	383.4
الإيرادات غير الضريبية	4.3	2.9
المنح	0.0	0.0

*بيانات فعلية أولية – البنك المركزي اليمني.

الإيرادات النفطية

سجلت ايرادات النفط خلال النصف الأول 2022 زيادة بمقدار 187.6 مليون دولار وبنسبة زيادة بلغت 34% لتبلغ 739.3 مليون دولار امريكي مقارنة بـ 551.7 مليون دولار خلال نفس الفترة من العام 2021. ويعود الارتفاع في الصادرات النفطية خلال النصف الأول من عام 2022 أساساً إلى ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية. كما ارتفعت نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة إلى 68.4% في النصف الأول من عام 2022. وشكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 4.5 % في النصف الأول من عام 2022.

الإيرادات غير النفطية

بلغت الإيرادات غير النفطية 386.3 مليار ريال خلال النصف الأول من عام 2022 مقابل 114.4 مليار ريال في نفس الفترة من العام السابق بزيادة قدرها 271.9 مليار ريال وبنسبة 237.7%. في حين انخفضت مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة من 42.4% في النصف الأول من عام 2021 إلى 31.6% في النصف الأول من عام 2022. وشكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 2.1% في النصف الأول من عام 2022 مقابل ما نسبته 1% في نفس الفترة من العام الماضي. وتشمل الإيرادات غير النفطية: الإيرادات الضريبية من ضرائب عامة وجمركية والإيرادات غير الضريبية (رسوم متنوعة ومبيعات الغاز محلياً).

التوزيع النسبي للإيرادات العامة خلال النصف الأول من عام 2022

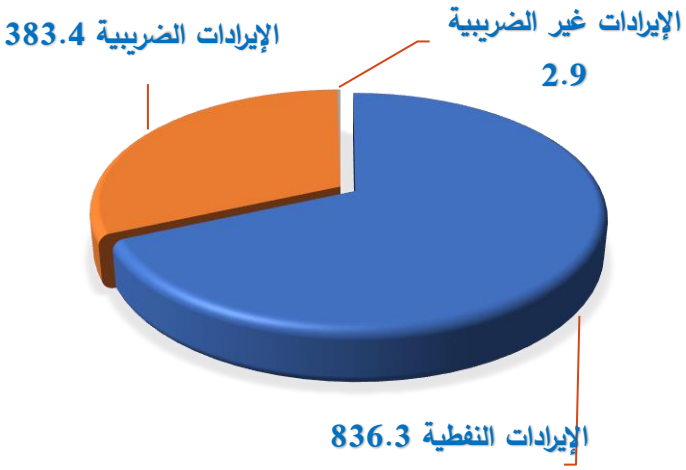

الإيرادات الضريبية

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال النصف الأول من عام 2022 إلى 383.4 مليار ريال مقابل 110.1 مليار ريال بارتفاع بلغ 273.3 مليار ريال. في حين انخفضت نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة من 40.8% في النصف الأول من عام 2021 إلى 31.4% في النصف الأول من عام 2022. وشكلت

نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 2.1% في النصف الأول من عام 2022 مقابل ما نسبته 1% في نفس الفترة من العام السابق.

الإيرادات غير الضريبية

سجلت الإيرادات غير الضريبية 2.9 مليار ريال في النصف الأول من عام 2022 مقابل 4.3 مليار ريال في نفس الفترة من العام السابق بانخفاض قدره 1.4 مليار ريال وبنسبة 32.6%. كما انخفضت مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة من 1.6% خلال النصف الأول من عام 2021 إلى 0.2% في النصف الأول من عام 2022. وشكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 0.02% في النصف الأول من عام 2022. مقابل ما نسبته 0.04% في نفس الفترة من العام الماضي. وبالنظر إلى ضعف هذه الإيرادات، من الأهمية بمكان وضع استراتيجية ملائمة للرفع من مردودية الإيرادات غير الضريبية وتنويع قاعدتها لتشمل جميع القطاعات الاقتصادية لتساهم في تعزيز الإيرادات الحكومية

ثانياً/النفقات العامة

بلغت النفقات العامة 1101.8 مليار ريال في النصف الأول من عام 2022 مقابل 638.2 مليار ريال في نفس الفترة من العام السابق بزيادة بلغت 463.6 مليار ريال وبنسبة 72.7%. وشكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 5.9% في النصف الأول من عام 2022 مقابل 5.6% في نفس الفترة من العام الماضي. وتشمل النفقات العامة: النفقات الجارية والنفقات التنموية الرأسمالية.

النفقات العامة

مليار ريال

البيـــــان	يونيو 2021	يونيو 2022
إجمالي النفقات العامة	638.2	1101.8
النفقات الجارية منها:	634.5	1096.8
الأجور والمرتبات	212.8	363.3
مشتريات السلع والخدمات	241.7	272.9
مدفوعات الفوائد	24.0	51.7
الإعانات والمنافع الإجتماعية	140.9	391.5
مصروفات أخرى	15.0	17.3
النفقات الرأسمالية	3.7	5.0

*بيانات فعلية أولية – البنك المركزي اليمني.

النفقات حسب التبويب الوظيفي

تشير النفقات العامة حسب تبويبها الوظيفي في النصف الأول من عام 2022 إلى استحواذ مجموعة من الجهات على نحو 733 مليار ريال وبما نسبته 66.5% من إجمالي الإنفاق العام. تأتي وزارة الدفاع في المرتبة الأولى بنسبة 35% من بين الجهات الأكثر إنفاقاً، في حين بلغت نسبتها 23% من إجمالي النفقات العامة. تليها وزارة الكهرباء والطاقة في المرتبة الثانية وبنسبة 28% من بين الجهات الأكثر إنفاقاً، فيما بلغت نسبتها حوالي 18.4% من إجمالي النفقات العامة. وتأتي نفقات الاعتمادات المركزية في المرتبة الثالثة بنسبة 21% من بين الجهات الأكثر إنفاقاً، وبلغت نسبتها 14.2% من إجمالي النفقات العامة. وسجلت نفقات القروض في المرتبة الرابعة بنسبة 9% من إجمالي الجهات الأكثر إنفاقاً، وبلغت نسبتها 6.1% من إجمالي النفقات العامة. تليها وزارة الداخلية في المرتبة الخامسة بنسبة 7% من بين الجهات الأكثر إنفاقاً، في حين سجلت ما نسبته 4.9% من إجمالي النفقات العامة.

الجهات الأكثر إنفاقاً حسب التبويب الوظيفي للنفقات العامة

مليار ريال

الدواوين	يونيو 2022	النسبة
الدفاع	253	35%
الكهرباء	203	28%
اعتمادات مركزية	156	21%
قروض	67	9%
الداخلية	54	7%
الإجمالي	733	100%

النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال النصف الأول من عام 2022 لتبلغ 1096.8 مليار ريال مقابل 634.5 مليار ريال في نفس الفترة من العام السابق بارتفاع قدره 462.3 مليار ريال وبنسبة 72.9%.

كما ارتفعت حصتها من إجمالي النفقات العامة ارتفاعا طفيفا من 99.4% في النصف الأول من عام 2021 إلى 99.5% في النصف الأول من عام 2022. وشكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 5.9% في النصف الأول من عام 2022 مقابل ما نسبته 5.6% في نفس الفترة من العام الماضي.

ويعود ارتفاع النفقات الجارية خلال النصف الأول من عام 2022 أساسا لارتفاع كل بنود الإنفاق الجاري المتمثلة في الأجور والمرتبات والإعانات والمنافع الإجتماعية ومشتريات السلع والخدمات ومدفوعات فوائد الدين العام والمصروفات الأخرى مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

النفقات الرأسمالية

بلغت النفقات التنموية الرأسمالية 5 مليار ريال في النصف الأول من عام 2022 مقابل 3.7 مليار ريال في نفس الفترة من العام الماضي. في حين انخفضت حصتها من إجمالي النفقات العامة انخفاضا طفيفا لتصل إلى ما نسبته 0.5% في النصف الأول من عام 2022 مقابل 0.6% في نفس الفترة من العام السابق. وسجلت نسبة ضئيلة إلى الناتج المحلي الإجمالي قدرها 0.03% خلال النصف الأول من عام 2022 وهي النسبة المحققة في نفس الفترة من العام الماضي. وبهدف دفع النمو واستعادة النسق العادي للإنفاق على المشاريع التنموية والتخطيط لإعادة بناء النسيج الاقتصادي اليمني، مع إيلاء أكثر لأهمية النفقات الرأسمالية ضمن اعداد وتنفيذ الموازنة العامة وحشد المزيد من الموارد لهذا الغرض.

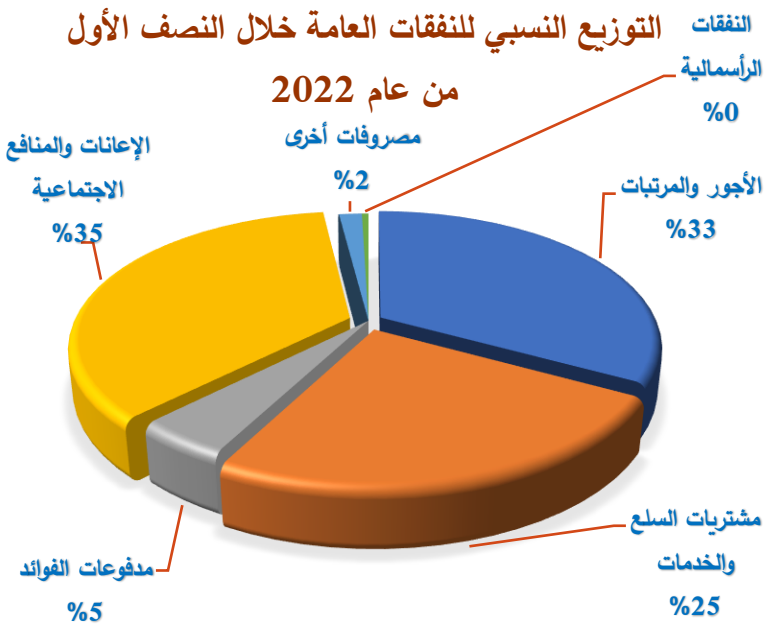

ثالثاً/الدين العام الداخلي

سجل موقف الدين العام الداخلي 3449.1 مليار ريال حتى النصف الأول من عام 2022 مقابل موقف بلغ 3466 مليار ريال في نفس الفترة من العام السابق بانخفاض قدره 16.9 مليار ريال وبنسبة 0.5%.

الدين العام الداخلي

مليار ريال

البيـــــــان	يونيو 2021	يونيو 2022
- السحب على المكشوف من البنك المركزي	3366	3248.3
- تمويل البنوك التجارية والإسلامية للحكومة (ودائع الوكالة، شهادات الإيداع)	100	200.8
الدين العام الداخلي الإجمالي	3466	3449.1

شكل الاقتراض المباشر من البنك المركزي المصدر الأساسي لتمويل الدين العام الداخلي، ليبلغ موقفه 3248.3 مليار ريال وبنسبة مساهمة من موقف الدين العام الداخلي بلغت 94.2% حتى النصف الأول من عام 2022. فيما شكلت ودائع الوكالة وشهادات الإيداع المصدر الثاني للدين العام الداخلي بقيمة 200.8 مليار ريال وبنسبة مساهمة من موقف الدين العام الداخلي بلغت 5.8% حتى النصف الأول من عام 2022 مقابل 100 مليار ريال ونسبة مساهمة 2.9% في نفس الفترة من العام السابق.

الفصل الرابع

القطاع الخارجي

أولاً/ميزان المدفوعات

لعبت الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد دوراً أساسياً في أداء الاقتصاد الوطني عموماً والقطاع الخارجي على وجه الخصوص لينعكس هذا بدوره على وضع ميزان المدفوعات ومكوناته.

حيث تشير تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي – إبريل 2022، إلى أن معاملات اليمن مع العالم الخارجي خلال عام 2021 قد أظهرت حدوث عجز في الميزان الكلي للمدفوعات بحوالي 2098 مليون دولار. مقارنة بعجز كلي بلغت قيمته 528 مليون دولار في عام 2020. لتشكل نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 10.8% في عام 2021 مقابل 2.8% في عام 2020. ومن المتوقع أن يسجل العجز في الميزان الكلي بقيمة 1928 مليون دولار في نهاية عام 2022.

ويعود العجز الحاصل في ميزان المدفوعات في عام 2021 أساساً إلى عجز الحساب الجاري، حيث بلغ العجز فيه بما قيمته 2129 مليون دولار في عام 2021. مقارنة بقيمه 1166 مليون دولار في عام 2020. وشكلت نسبته 10.9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021. مقابل ما نسبته 6.2% في عام 2020. وجاء عجز الحساب الجاري في عام 2021 نتيجة العجز في الميزان التجاري بقيمة 8960 مليون دولار وبنسبة بلغت 46% من الناتج المحلي الإجمالي. أما فيما يتعلق بالحساب الرأسمالي والمالي فقد سجل فائضاً مقداره 31 مليون دولار في عام 2021. مقارنة بفائض بلغت قيمته 29 مليون دولار. كما سجلت نسبة الفائض في الحساب الرأسمالي والمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 0.2 % في عام 2021. وهي نفس النسبة المسجلة في عام 2020. وفيما يلي عرض تفصيلي للمؤشرات والبنود الرئيسة لميزان المدفوعات.

أ- الحساب الجاري

سجل الحساب الجاري عجزاً قيمته 2129 مليون دولار في عام 2021 وبنسبة بلغت 10.9% إلى الناتج المحلي الإجمالي. مقارنة بعجز قيمته 1166 مليون دولار وبنسبة 6.2% إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020. ويتوقع أن يرتفع العجز في الحساب الجاري في نهاية عام 2022 ليسجل ما قيمته 1935 مليون دولار وبنسبة 6% إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويشمل الحساب الجاري كل من المعاملات المتعلقة بالسلع والخدمات والدخل والتحويلات الجارية.

1. الميزان التجاري

سجل عجز الميزان التجاري 8960 مليون دولار في عام 2021. بزيادة قيمتها 1667.9 مليون دولار وبنسبة 22.9%. مقارنة بارتفاع قيمته 1635.5 مليون دولار وبنسبة 18.3% في عام 2020. وبلغت نسبة عجز الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي 46% في عام 2021. مقابل ما نسبته 38.7% في عام 2020. ومن المتوقع أن يرتفع عجز الميزان التجاري في عام 2022 بمقدار 404.2 مليون دولار وبنسبة 4.5% ليبلغ 8556 مليون دولار. كما يتوقع أن تصل نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022حوالي 26.5%.

مؤشرات ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

البنود	2020	2021	2022
العجز الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	-6.2	-10.9	-6.0
الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	5.9	7.5	6.8
الصادرات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	5.9	7.5	6.8
تحويلات العاملين إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	19.7	22.1	14.1
الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	44.6	53.5	33.4
واردات المشتقات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	11.0	14.4	9.8
واردات المواد الغذائية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	16.5	22.6	13.6

الصادرات

ارتفع إجمالي قيمة الصادرات بمقدار 347 مليون دولار أو ما نسبته 31.1% في عام 2021 ليسجل 1463 مليون دولار. مقارنة بانخفاض بلغت قيمته 446 مليون دولار وبنسبة 28.6% في عام 2020. وبلغت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي 7.5% في عام 2021. مقابل ما نسبته 5.9% في عام 2020. ويتوقع أن ترتفع قيمة الصادرات في نهاية عام 2022 لتصل إلى 2209 مليون دولار. وبما نسبته 6.8% إلى الناتج المحلي الإجمالي. وبتفحص بنود التركيب السلعي للصادرات نجد أن:

صادرات النفط الخام والغاز

ارتفعت صادرات النفط الخام والغاز بمقدار 346 مليون دولار وبنسبة 53.4% في عام 2021 لتسجل 993.8 مليون دولار. مقارنة بانخفاض قدره 453.2 مليون دولار وبنسبة 41.2% في عام 2020. كما انخفضت حصتها من إجمالي قيمة الصادرات من 58.1% في عام 2020 إلى 67.9% في عام 2021. وشكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 5.1% في عام 2021 مقابل 3.4% في عام 2020. في حين بلغت إيرادات صادرات النفط الخام والغاز الفعلية، حسب البيانات الفعلية الأولية للبنك المركزي ما يقارب 739.3 مليون دولار

خلال الفترة النصف الأول من عام 2022. مقابل 551.7 مليون دولار في نفس الفترة من العام السابق. بزيادة بلغت 187.6 مليون دولار وبنسبة 34%. ويرجع السبب للزيادة في قيمة صادرات النفط الخام والغاز في عام 2022 أساساً إلى ارتفاع مستويات الطلب على الغذاء والطاقة العالميين نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية من جهة، وارتفاع مستوى الكميات المصدرة بعد تشغيل أنبوب مأرب – النشيمة والتصدير عبر ميناء بلحاف من جهة أخرى.

الصادرات غير النفطية

ارتفعت قيمة الصادرات غير النفطية بمقدار طفيف جداً بلغت قيمته واحد مليون دولار وبنسبة 0.2%، لتبلغ قيمتها 469 مليون دولار في عام 2021. مقارنة بارتفاع قيمته 7.2 مليون دولار وبنسبة 1.6% في عام 2020. في حين انخفضت حصتها في إجمالي صادرات السلع والخدمات من 41.9 % في عام 2020 إلى 32.1% في عام 2021. وبلغت نسبتها 2.4% إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021. مقابل ما نسبته 2.5% في عام 2020. ومن المتوقع أن ترتفع قيمة الصادرات غير النفطية في عام 2022 بمقدار 18 مليون دولار وبنسبة 3.8% لتصل إلى 487 مليون دولار. ويتوقع أن تصل نسبتها إلى حوالي 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022.

الواردات

ارتفع إجمالي قيمة الواردات بمقدار 2014.9 مليون دولار وبما نسبته 24% في عام 2021 لتسجل 10423 مليون دولار. مقارنة بانخفاض قيمته 2081.4 مليون دولار وبنسبة 19.8% في عام 2020. لتشكل إجمالي قيمة الواردات حوالي 53.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021. مقابل ما نسبته 44.6% في العام السابق. ومن المتوقع أن ترتفع قيمة الواردات في عام 2022 بمقدار 342 مليون دولار وبنسبة 3.3% لتصل إلى حوالي 10765 مليون دولار. ويعود ذلك بالأساس إلى الارتفاع المتوقع في أسعار المشتقات النفطية المستوردة بمقدار 342 مليون دولار عما كانت عليه في عام 2021.

واردات المشتقات النفطية

ارتفعت قيمة واردات المشتقات النفطية بمقدار 729 مليون دولار وبنسبة 35.1%، لتسجل 2803 مليون دولار في عام 2021. مقارنة بانخفاض قيمته 660 مليون دولار وبنسبة 24.1% في عام 2020. كما ارتفعت حصتها في إجمالي واردات السلع والخدمات من 24.7% في عام 2020 إلى 26.9% في عام 2021. وشكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 14.4% في عام 2021. مقابل ما نسبته 11% في عام

.2020

ومن المتوقع أن ترتفع قيمة واردات المشتقات النفطية في عام 2022 بمقدار 342 مليون دولار وبنسبة 12.2% لتصل إلى 3145 مليون دولار. بسبب الارتفاعات القياسية لأسعار النفط في السوق العالمية.

واردات المواد الغذائية

ارتفعت قيمة واردات السلع الغذائية الأساسية بمقدار 1285.9 مليون دولار أو ما نسبته 41.3% في عام 2021 لتسجل 4400 مليون دولار. مقارنة بارتفاع قيمته 212.6 مليون دولار وبنسبة 7.3% في عام 2020. كما ارتفعت حصتها في إجمالي واردات السلع والخدمات من 37% في عام 2020 إلى 42.2% في عام 2021. وبلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 22.6% في عام 2021. مقابل ما نسبته 16.5% في عام 2020. ومن المتوقع أن تحافظ على قيمتها في نهاية عام 2022 عند مستوى 4400 مليون دولار. كما يتوقع أن تصل نسبتها إلى حوالي 13.6% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2022.

ميزان المدفوعات

مليون دولار أمريكي

البنود	2020	2021	2022
صادرات السلع والخدمات	1116	1463	2209
الصادرات النفطية	648	994	1722
الصادرات غير النفطية	468	469	487
واردات السلع والخدمات	8408	10423	10765
واردات المشتقات النفطية	2,074	2803	3145
واردات السلع الأساسية	3,114	4400	4400
واردات أخرى	3,220	3220	3220
الميزان التجاري	-7,292	-8536.0	-8556
ميزان الدخل والتحويلات	6,126	6831	6621
ميزان الدخل	-19	-17	-17
ميزان التحويلات	6145	6848	6638
تحويلات العاملين	3,721	4301	4538
المساعدات الإنسانية	2,424	2547	2100
الحساب الجاري	-1,166	-2129	-1935
صافي الحساب الرأسمالي والمالي	29	31	7
صافي الحساب المالي	-13	0.0	0.0
السهو والخطأ	622	0.0	0.0
الميزان الكلي	-528	-2098	-1928

- توقعات خبراء صندوق النقد الدولي إبريل 2022.

الواردات الأخرى

ظلت قيمة الواردات الأخرى في عام 2021 ثابته عند قيمة 3220 مليون دولار وهي نفس القيمة التي بلغتها في عام 2020. مقارنة بانخفاض قيمته 1634 مليون دولار وبنسبة 33.7% في عام 2020. وانخفضت حصتها في إجمالي واردات السلع والخدمات من 38.3% في عام 2020 إلى حوالي 30.9% في عام 2021. وبلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 16.5% في عام 2021. مقابل ما نسبته 17.1% في عام 2020. ويتوقع أن تحافظ الواردات الأخرى على قيمتها 3220 مليون دولار للسنة الثالثة على التوالي حتى نهاية عام 2022. كما يتوقع أن تصل نسبتها 10% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2022.

2. ميزان الدخل والتحويلات (صافي)

ارتفع صافي ميزان الدخل والتحويلات بمقدار 705 مليون دولار أو ما نسبته 11.5% في عام 2021 ليسجل 6831 مليون دولار. مقارنة بانخفاض قيمته 1956.1 مليون دولار وبنسبة 24.2% في عام 2020. لتشكل نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 35.1% في عام 2021. مقابل ما نسبته 32.5% في عام 2020. ويرجع ارتفاع صافي ميزان الدخل والتحويلات في عام 2021 بدرجة رئيسية إلى ارتفاع ميزان التحويلات بمقدار 703 مليون دولار وبنسبة 11.4% وارتفاع ميزان الدخل بمقدار 2 مليون دولار وبنسبة 10.5% في عام 2021. ويأتي ارتفاع ميزان التحويلات نتيجة ارتفاع تحويلات العاملين بمقدار 580 مليون دولار وبنسبة 15.6% في عام 2021. بالإضافة إلى ارتفاع السحوبات على هبات المانحين بمقدار 123 مليون دولار وبنسبة 5.1%. في عام 2021. وتشير التوقعات أن ينخفض صافي ميزان الدخل والتحويلات في نهاية عام 2022 بمقدار 210 مليون دولار وبنسبة 3.1% لتصل إلى حوالي 6621 مليون دولار. في حين من المتوقع أن تصل نسبته 20.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022.

ب. الحساب الرأسمالي والمالي

يعتبر هذا الحساب المكون الثاني لميزان المدفوعات، وهو يمثل التدفقات الرسمية والخاصة والتي تتمثل في القروض الخارجية وأقساطها المسددة، بالإضافة إلى حركة الاستثمارات الرسمية والخاصة، وقد سجل هذا الحساب فائضاً مقداره 31 مليون دولار لتشكل نسبة الفائض 0.2% إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021. كما تشير التوقعات أن ينخفض صافي الحساب الرأسمالي والمالي في نهاية عام 2022 بمقدار 24 مليون دولار وبنسبة 77.4 ليسجل ما قيمته 7 مليون دولار. ويتوقع أن تصل نسبته حوالي 0.02% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2022.

1. الميزان الكلي

سجل الميزان الكلي عجزاً قيمته 2098 مليون دولار، ومثلت نسبته 10.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021. مقارنة مع عجز قدره 528 مليون دولار وبنسبة 2.8% إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020. ويعزى العجز الحاصل في الميزان الكلي في عام 2021، أساساً إلى العجز الحاصل في الحساب الجاري قيمته 2129 مليون دولار، في حين ارتفع الحساب الرأسمالي والمالي بقيمة 31 مليون دولار.

ثانياً/ موقف الدين العام الخارجي

نظراً لتوفر قاعدة البيانات في فرع البنك المركزي في صنعاء، وعدم تمكننا من الحصول على بيانات دقيقة للدين العام من الدول والمنظمات والصناديق الدائنة بصورة تعكس موقف الدين العام الخارجي الفعلي رغم المحاولات المستمرة، في ظل هذه الظروف الاستثنائية التي تعيشها البلد ورغم حصولنا على تعليق مؤقت لخدمة الدين (الأقساط والفوائد المستحقة) من كثير من الدول والمنظمات واستمرار البعض في تسجيل المتأخرات. في هذا الجانب بذلت جهود من قبل صندوق النقد الدولي في حصر الديون الخارجية وأظهرت بياناتهم إلى ان إجمالي الدين الخارجي لليمن بلغ 6.6 مليار دولار في العام 2021.

استمرت الجمهورية اليمنية في خدمة الدين لهيئة التنمية الدولية (IDA) حتى لا تنقطع تمويلاتها ومساعداتها للشعب اليمني. ليبلغ ما دفعة البنك المركزي لخدمة الدين الخارجي (الأقساط والفوائد المستحقة) للمؤسسة الدولية للتنمية (IDA). في النصف الأول من عام 2022 ما قيمته 45.2 مليون دولار أمريكي. مقابل 44.3 مليون دولار أمريكي في نفس الفترة من العام السابق.

المـــــســـــح الـــــنقـــــدي

(بمليارات الريالات)

البنود	مارس 2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012
1 - العرض النقدي الواسع 2M	7241.5	7,229.1	6701.0	5,973.7	5,504.2	4,282.3	3,697.5	3,238.9	3,106.2	3,101.6	2,756.8
نسبة التغير السنوي للغرض النقدي (%)	0.2	7.9	12.2	8.5	28.5	15.8	14.2	4.3	0.2	12.5	21.5
2- شبه النقد	2870.2	2749.7	2665.1	2,562.6	2,420.2	1,965.9	1,907.8	1,736.5	1,976.7	1,985.0	1,651.9
نسبة التغير السنوي لشبه النقد (%)	4.4	3.2	4.0	5.9	23.1	3.0	9.9	-12.2	-0.4	20.2	29.5
شبة النقد/العرض النقدي	39.6	38.0	39.8	42.9	44.0	45.9	51.6	53.6	63.6	64.0	59.9
ودائع العملات الأجنبية	1644.4	1,552.7	1496.9	1,436.1	1,358.0	890.2	850.8	770.5	842.7	868.4	736.5
نسبة التغير السنوي لودائع العملات الأجنبية (%)	5.9	3.7	4.2	5.8	52.5	4.6	10.4	-8.6	-3.0	17.9	22.3
العملات الأجنبية/إجمالي الودائع	43.8	42.4	42.6	44.6	45.2	36.3	36.2	35.5	36.7	37.5	37.7
3- النقد 1M	4371.2	4,479.3	4035.9	3,411.1	3,084.0	2,316.5	1,789.6	1,502.4	1,129.5	1,116.6	1,104.8
نسبة التغير السنوي للنقد (%)	-2.4	11.0	18.3	10.6	33.1	29.4	19.1	33.0	1.2	1.1	11.3
النقد 1M/العرض النقدي 2M	60.4	62.0	60.2	57.1	56.0	54.1	48.4	46.4	36.4	36.0	40.1
ودائع تحت الطلب	881.7	910.5	850.9	653.9	584.2	486.4	441.1	433.5	318.7	331.8	301.5
نسبة التغير السنوي للودائع تحت الطلب (%)	-3.2	7.0	30.1	11.9	20.1	10.3	1.7	36.0	-4.0	10.1	39.8
الودائع تحت الطلب/العرض النقدي 2M	12.2	12.6	12.7	10.9	10.6	11.4	11.9	13.4	10.3	10.7	10.9
العملة المتداولة خارج البنوك	3489.6	3,568.8	3185.0	2,757.2	2,499.8	1,830.1	1,348.6	1,068.9	810.9	784.8	803.3
نسبة التغير السنوي للعملة خارج البنوك (%)	-2.2	12.1	15.5	10.3	36.6	35.7	26.2	31.8	3.3	-2.3	3.3
العملة المتداولة خارج البنوك/العرض النقدي2M	48.2	49.4	47.5	46.2	45.4	42.7	36.5	33.0	26.1	25.3	29.1

- المسح النقدي يمثل كل مناطق الجمهورية اليمنية.

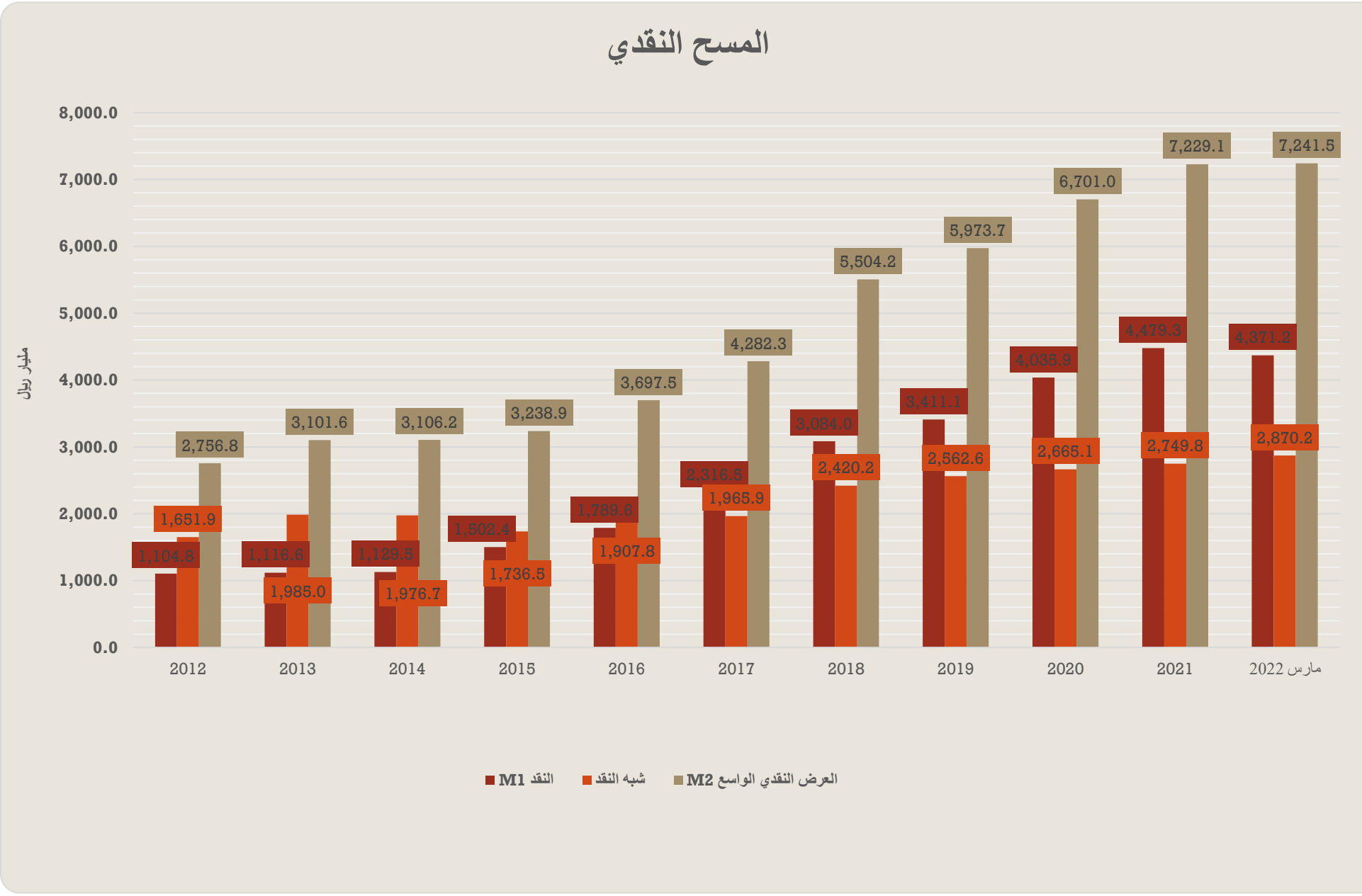
المسح النقدي
مليار ريال
8,000.0
7,000.0
6,000.0
5,000.0
4,000.0
3,000.0
2,000.0
1,000.0
0.0
2012
2013
2014
2015
2016
2017
2018
2019
2020
2021
مارس 2022
1,104.8
1,651.9
2,756.8
1,116.6
1,985.0
3,101.6
1,129.5
1,976.7
3,106.2
1,502.4
1,736.5
3,238.9
1,789.6
1,907.8
3,697.5
2,316.5
1,965.9
4,282.3
3,084.0
2,420.2
5,504.2
3,411.1
2,562.6
5,973.7
4,035.9
2,665.1
6,701.0
4,479.3
2,749.8
7,229.1
4,371.2
2,870.2
7,241.5
النقد M1
شبه النقد
العرض النقدي الواسع M2

مسح البنك المركزي

(بمليارات الريالات)

البنود	يونيو 2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012
القاعدة النقدية	**4,432.9**	**4,490.7**	**3,948.1**	**3,484.7**	**3,125.9**	**2,435.8**	**1,795.9**	**1452.7**	**1112.8**	1097.6	**1077.5**
نسبة التغير السنوي للأساس النقدي	-0.8	13.7	13.3	11.5	28.3	35.6	23.6	30.5	1.4	1.9	12.9
العملة المصدرة	**3,691.5**	**3,802.7**	**3327.5**	**2890.5**	**2571.6**	**1893.5**	**1375.8**	**1099.5**	**854.9**	**821.6**	**832.7**
نسبة التغير السنوي للعملة المصدرة (%)	-2.5	14.3	15.1	12.4	35.8	37.6	25.1	28.6	4.1	-1.3	4.1
احتياطي البنوك لدى البنك المركزي	**741.4**	**688.0**	**620.6**	**594.2**	**554.3**	**549.3**	**420.2**	**353.2**	**257.9**	**276.1**	**244.8**
نسبة التغير السنوي لاحتياطيات البنوك لدى البنك المركزي	8.8	10.8	4.4	7.2	0.9	30.7	19.0	37.0	-6.6	12.8	58.7
المضاعف النقدي العرض النقدي M2/ القاعدة النقدية	2.1	1.6	1.7	1.7	1.8	1.8	2.1	2.2	2.8	2.8	2.6

تنويه:

- مسح البنك المركزي اليمني، تراكمي بعد دمج آخر مسح نقدي في صنعاء لشهر يناير 2017.

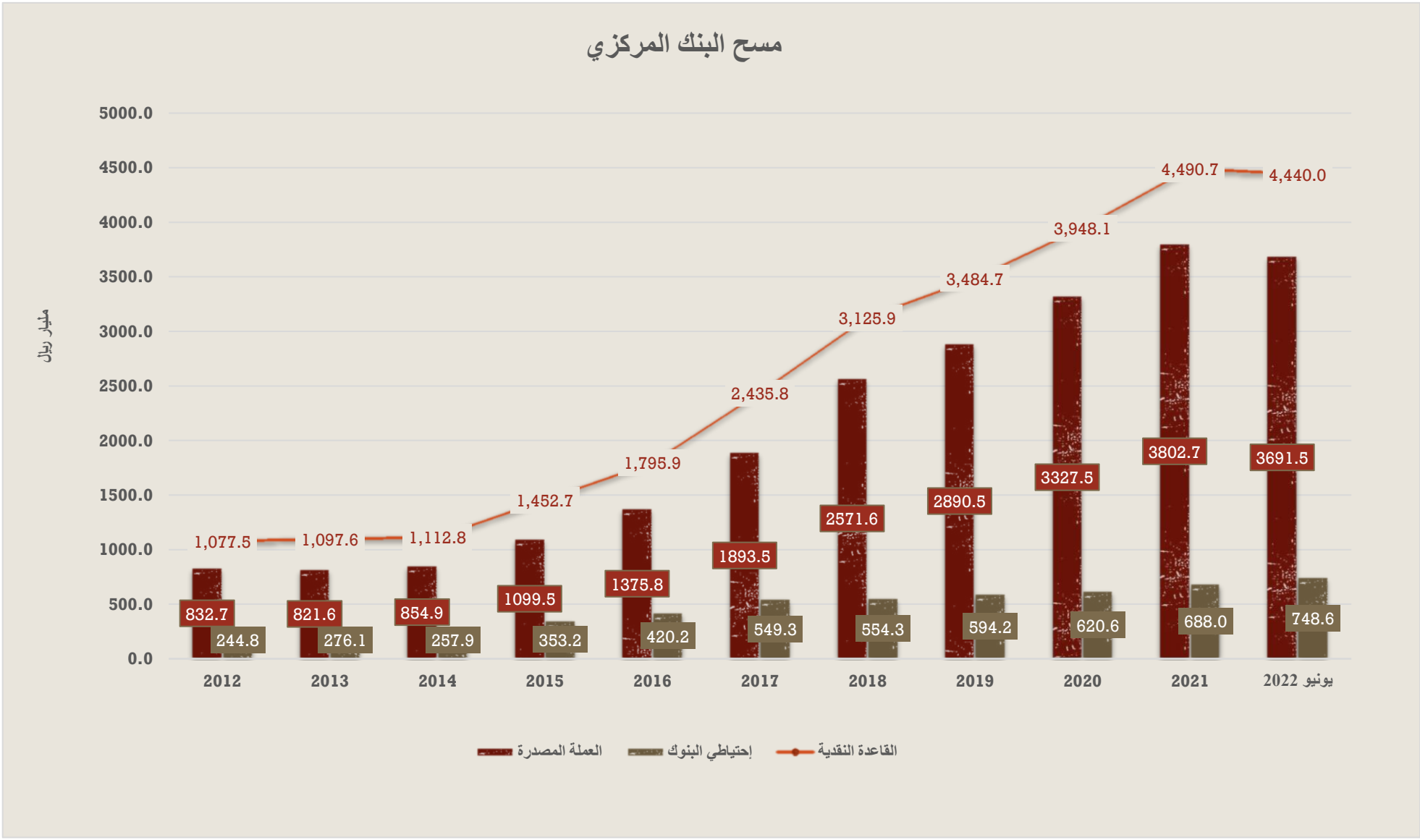
مسح البنك المركزي
مليار ريال
5000.0
4500.0
4000.0
3500.0
3000.0
2500.0
2000.0
1500.0
1000.0
500.0
0.0
1,077.5
1,097.6
1,112.8
1,452.7
1,795.9
2,435.8
3,125.9
3,484.7
3,948.1
4,490.7
4,440.0
832.7
821.6
854.9
1099.5
1375.8
1893.5
2571.6
2890.5
3327.5
3802.7
3691.5
244.8
276.1
257.9
353.2
420.2
549.3
554.3
594.2
620.6
688.0
748.6
2012
2013
2014
2015
2016
2017
2018
2019
2020
2021
يونيو 2022
العملة المصدرة
إحتياطي البنوك
القاعدة النقدية

ميزانية البنك المركزي اليمني

(بمليارات الريالات)

البنود	يونيو 2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012
الاصول	**8,743.7**	**8,090.3**	**7,286.3**	**6,558.8**	**5,750.3**	**3,983.9**	**2,829.7**	**2,252.8**	**2,036.6**	**2,185.0**	**2,372.9**
الاصول الخارجية	**1,843.5**	**684.0**	**387.8**	**628.4**	**1,133.6**	**361.8**	**250.3**	**450.5**	**1,002.6**	**1,149.4**	**1,323.2**
القروض والسلفيات	**5,871.3**	**6,125.9**	**5,708.4**	**4,841.8**	**4,065.8**	**3,170.3**	**2,536.8**	**1,788.2**	**1,020.5**	**1,022.3**	**1,032.4**
الحكومة	5,561.8	5,816.4	5,398.9	4,532.3	3,756.3	2,860.8	2,228.6	1,524.7	761.3	756.6	772.7
المؤسسات العامة	309.5	309.5	309.5	309.5	309.5	309.5	308.2	263.5	259.2	265.7	259.7
البنوك	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الاصول الثابتة والاخرى	**1,028.8**	**1,280.5**	**1,190.1**	**1,088.5**	**550.9**	**451.8**	**42.6**	**14.1**	**13.5**	**13.3**	**17.3**
اعادة التقييم	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الخصوم	**8,743.7**	**8,090.3**	**7,286.3**	**6,558.8**	**5,750.3**	**3,983.9**	**2,829.7**	**2,252.8**	**2,036.6**	**2,185.0**	**2,372.9**
النقد المصدر	**3,691.5**	**3,802.7**	**3,327.5**	**2,890.5**	**2,571.6**	**1,893.5**	**1,375.8**	**1,099.5**	**854.9**	**821.6**	**832.7**
التزامات الاطلاع وودائع لاجل	**1,243.3**	**1,151.2**	**1,169.4**	**1,032.0**	**961.9**	**756.8**	**592.4**	**453.8**	**414.3**	**496.7**	**645.2**
الحكومة	360.6	342.7	429.7	330.6	243.6	100.6	75.4	50.6	76.1	121.3	150.5
مؤسسات الضمان الاجتماعي	58.7	58.7	58.7	58.7	58.7	58.7	58.7	18.7	13.6	18.0	57.7
المؤسسات العامة	82.6	61.9	60.3	48.5	105.4	48.1	38.1	31.3	66.8	81.4	100.3
تحت الطلب	46.7	45.7	45.3	34.2	93.7	38.2	32.8	26.6	49.3	70.2	69.9
لاجل	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
بالعملات الاجنبية	35.9	16.2	15.0	14.3	11.7	9.9	5.3	4.7	17.5	11.2	30.3
البنوك	741.4	688.0	620.6	594.2	554.3	549.3	420.2	353.2	257.9	276.1	244.8
شهادات ايداع	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	91.9
أذون خزانة مباعة للبنوك (عقود إعادة الشراء)	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.7	50.6	64.8
الالتزامات الخارجية	**3,831.4**	**1,699.1**	**1,306.0**	**1,231.9**	**1,231.9**	**486.8**	**311.4**	**268.4**	**268.0**	**267.9**	**266.6**
خصوم اخرى	**-22.5**	**1,437.3**	**1,483.4**	**1,404.4**	**984.9**	**846.9**	**550.1**	**431.1**	**497.6**	**548.2**	**563.7**

تنويه:

- الميزانية العمومية للبنك المركزي اليمني، تراكمية بعد دمج آخر ميزانية عمومية في صنعاء لشهر يناير 2017.

الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية - جانب الأصول

(بمليارات الريالات)

البنود	يونيو 2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012
الاصول	**4683.9**	**4,594.9**	**4,429.7**	**4408.9**	**4034.2**	**3183.1**	**2961.6**	**2768.5**	**2810.0**	**2776.1**	**2276.1**
الاصول الخارجية	**965.5**	**971.0**	**916.2**	**909.8**	**822.6**	**532.0**	**581.6**	**506.3**	**504.3**	**549.8**	**541.6**
نقد أجنبي	133.6	135.0	116.4	97.4	66.8	44.6	83.5	90.9	49.0	51.6	49.9
بنوك في الخارج	488.3	486.8	468.1	470.9	414.3	254	256.6	210.5	243.0	230.7	260.0
غير مقيمين	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
استثمارات اجنبية	343.6	349.2	331.7	341.5	341.5	233.4	241.5	204.9	212.3	267.5	231.7
الاحتياطي	**974.3**	**938.3**	**821.2**	**774.5**	**713.6**	**571.8**	**440.4**	**383.9**	**302.2**	**321.9**	**276.8**
نقد محلي	211.3	233.9	142.5	133.2	71.8	63.4	27.2	30.6	44.0	36.8	29.4
ارصدة لدى البنك المركزي	763.0	704.4	678.6	641.3	641.8	508.4	413.2	353.3	258.2	285.1	247.4
القروض والسلفيات	**2150.8**	**2,303.7**	**2,305.4**	**2319.4**	**2157.8**	**1817.3**	**1725.7**	**1692.6**	**1844.8**	**1722.5**	**1179.6**
الحكومة	1806.4	1,798.1	1,963.7	1720.8	1554.8	1387.3	1301.9	1264.2	1287.3	1182.5	788.5
المؤسسات العامة	60.4	61.0	57.5	20.4	19.8	13.7	19.5	18.0	34.2	30.0	17.3
القطاع الخاص	284.0	444.6	284.2	578.2	583.2	416.3	404.3	410.5	523.2	510.0	373.8
شهادات ايداع	0.0	0.0	0.0	1	1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	91.9
اذون خزانة مشتراة من البنك المركزي (ريبو)	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.7	50.6	64.8
اصول اخرى	**593.3**	**381.8**	**387.0**	**404.2**	**339.2**	**262**	**213.9**	**185.8**	**156.9**	**131.3**	**121.3**

ملاحظة:

- تم تثبيت البيانات المالية للبنوك الممتنعة عن إرسال بياناتها (وعددها 9 بنوك) كما كانت عليه في نهاية ديسمبر 2019، بسعر تقييم 380 ريال/دولار.
- تم تثبيت البيانات المالية لبنك واحد كما كانت عليه في نهاية ديسمبر -2021، بسعر تقييم 400 ريال/دولار لأنه توقف عن إرسال بياناته منذ يناير 2022.
- تم تثبيت البيانات المالية لبنكين كما كانت عليه في نهاية مارس 2021، بسعر تقييم 400 ريال/دولار لأنه لم يتم موافاتنا بالبيانات المالية من قبلهم كما هي في نهاية يونيو 2022.

الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية - جانب الخصوم

(بمليارات الريالات)

البنود	يونيو 2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012
الخصوم	**4683.9**	**4,594.9**	**4,429.7**	**4408.9**	**4034.2**	**3183.1**	**2961.6**	**2768.5**	**2810.0**	**2776.1**	**2276.1**
الودائع	**3750.7**	**3,660.2**	**3,516.0**	**3249.3**	**3027.4**	**2374.4**	**2271.4**	**2150.0**	**2225.7**	**2225.3**	**1799.5**
الحكومة	0.0	0.0	0.0	32.8	23	28.9	19.3	30.1	10.7	7.9	4.0
تحت الطلب	889.0	910.5	850.9	653.9	584.2	448.2	408.3	406.9	269.4	261.6	231.5
لاجل	874.3	859.2	838.8	815.7	774	751.1	732.5	704.1	862.0	837.3	643.5
الادخار	292.6	286.9	276.3	260.9	242	221.1	215.9	191.3	205.4	194.9	168.0
بالعملات الاجنبية	1632.1	1,552.7	1,496.9	1436.1	1358	880.3	845.5	765.9	825.2	857.3	706.2
مخصصة	62.8	50.9	53.1	49.9	46.2	44.8	49.9	51.8	53.1	66.4	46.1
الالتزامات الخارجية	**25.5**	**32.5**	**35.0**	**36.6**	**62.7**	**27.0**	**29.3**	**29.2**	**39.3**	**38.2**	**28.5**
بنوك بالخارج	25.5	32.5	35.0	33.6	59.8	25.3	27.4	27.5	37.0	35.7	25.9
غير مقيمين	0.0	0.0	0.0	3	2.9	1.7	1.9	1.6	2.3	2.5	2.6
سلفيات من بنوك خارجية	0.0	0.0	0.0	0	0	0	0	0.0	0.0	0.0	0.0
خصوم أخرى	**907.7**	**902.1**	**878.8**	**1123.0**	**944.1**	**781.7**	**660.9**	**589.3**	**545.0**	**512.6**	**448.2**
سلفيات من البنك المركزي	6.8	6.8	6.8	13.5	5.6	4.3	3.9	2.9	1.6	0.9	0.8
رأس المال والاحتياطي	396.2	494.9	358.0	333.7	291.1	267.8	239.9	237.6	227.8	216.7	194.1
خصوم متنوعة	504.7	400.4	513.9	775.8	647.4	509.6	417.1	348.9	315.7	295.0	253.2

ملاحظة:

- تم تثبيت البيانات المالية للبنوك الممتنعة عن إرسال بياناتها (وعددها 9 بنوك) كما كانت عليه في نهاية ديسمبر 2019، بسعر تقييم 380 ريال/دولار.
- تم تثبيت البيانات المالية لبنك واحد كما كانت عليه في نهاية ديسمبر -2021، بسعر تقييم 400 ريال/دولار لأنه توقف عن إرسال بياناته منذ يناير 2022.
- تم تثبيت البيانات المالية لبنكين كما كانت عليه في نهاية مارس 2021، بسعر تقييم 400 ريال/دولار لأنه لم يتم موافاتنا بالبيانات المالية من قبلهم كما هي في نهاية يونيو 2022.

أسعار الصرف في السوق

(ريال يمني/دولار أمريكي)

الشهور	2022 المتوسط	2021 المتوسط	2020 المتوسط	2019 المتوسط	2018 المتوسط	2017 المتوسط	2016 المتوسط	2015 المتوسط	2014 المتوسط	2013 المتوسط	2012 المتوسط
يناير	1102.7	787.39	645	536	478	316	215	215	215	215	214
فبراير	1125.1	865.38	656	582	482	331	215	215	215	215	214
مارس	1246.5	891.52	656	580	488	348	215	215	215	215	214
ابريل	963.65	867.83	669	513	488	363	250	215	215	215	214
مايو	998.9	908.66	699	539	495	362	250	215	215	215	214
يونيو	1085.4	933.9	735	560	523	356	250	215	215	215	214
يوليو		981.9	753	578	567	368	250	215	215	215	215
أغسطس		1022.6	778	597	645	372	250	215	215	215	215
سبتمبر		1105.9	816	611	625	375	250	215	215	215	215
أكتوبر		1269.3	800	596	622	381	250	215	215	215	215
نوفمبر		1500.6	822	574	551	416	250	215	215	215	215
ديسمبر		1255.3	793	601	500	445	250	215	215	215	215
المتوسط السنوي	**1102.7**	**1032.5**	**735**	**572**	**538**	**369**	**241**	**215**	**215**	**215**	**214**

سعر الصرف في السوق
ريال لكل دولار
1200
1000
800
600
400
200
0
213.80
214.89
214.89
214.89
214.89
241.41
380.00
380.00
380.00
380.00
400.00
400.00
400.00
213.80
214.89
214.89
214.89
214.89
241.41
369.45
538.38
572.19
792.69
933.90
1032.51
1085.44
2011
2012
2013
2014
2015
2016
2017
2018
2019
2020
يونيو 2021
2021
يونيو 2022
السعر الرسمي
سعر السوق

البنك المركزي اليمني

www.cby-ye.com